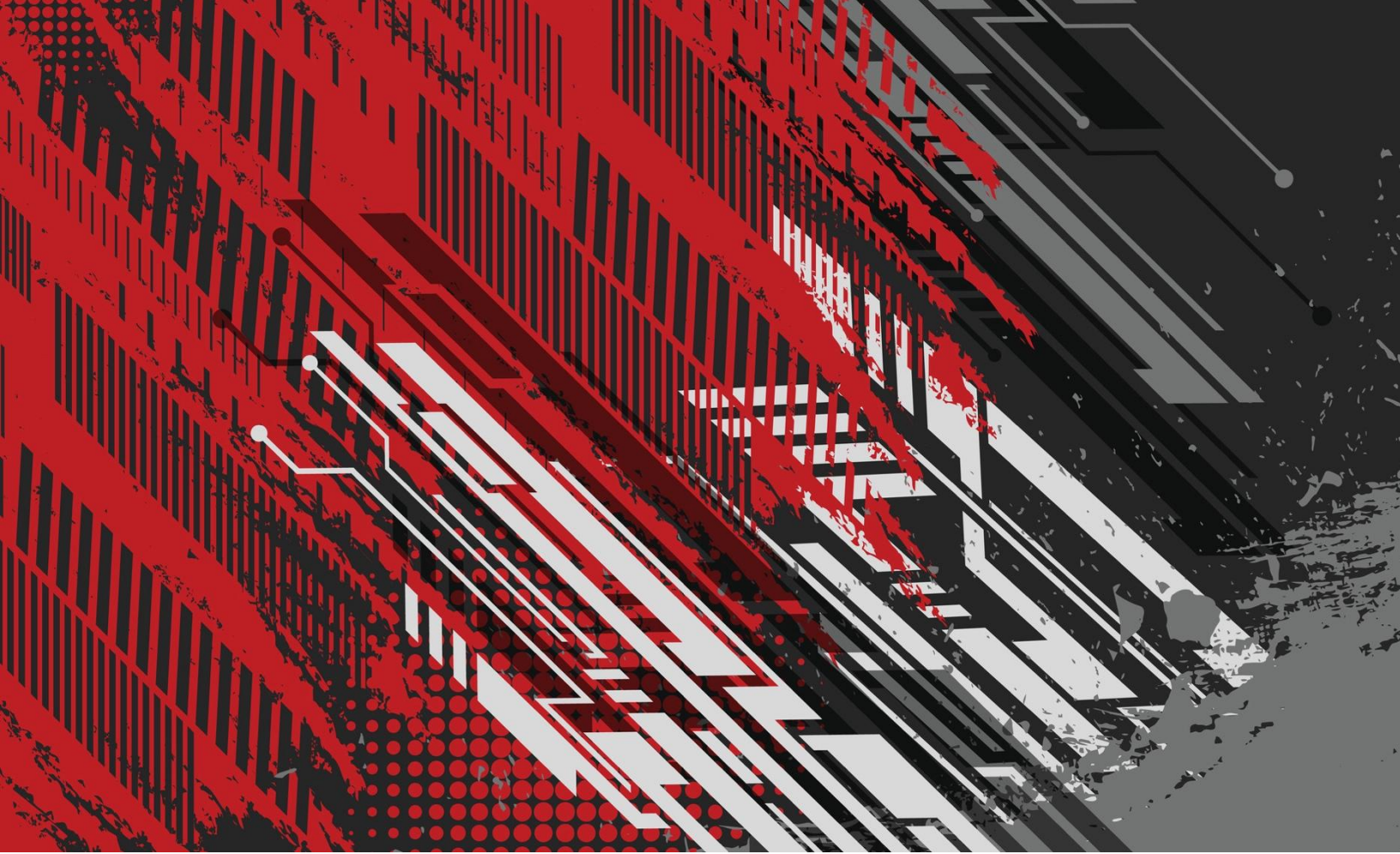




"أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا":
قراءة في تقرير البنك الدولي مع إشارة خاصة إلى العراق

إعداد
الدكتور حسين شريف نعيم
09 آذار 2025



العنوان:

"أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا":
قراءة في تقرير البنك الدولي مع إشارة خاصة إلى العراق.

نوع الإصدار:

قراءة في تقرير البنك الدولي

الموضوع:

قراءة في تقرير البنك الدولي مع إشارة خاصة إلى العراق

الكاتب:

د. حسين شريف نعيم

التاريخ:

09 آذار 2025

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين إلى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على إعطاء الأولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين أفراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبينةً خطاباً اقتصادياً علمياً وساعية إلى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها إلى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

"أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا": قراءة في تقرير البنك الدولي مع إشارة خاصة الى العراق

صدر في تشرين الأول/أكتوبر من عام 2024 تقرير عن البنك الدولي تحت عنوان "أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". لقد جاء صدور هذا التقرير في الوقت الذي تشهد فيه المنطقة حالة من الضبابية وعدم اليقين، نتيجة التداعيات المترتبة عن النزاع الفلسطيني – الاسرائيلي، وتزداد هذه الحالة كلما امتدت فترة النزاع ومالها من اثار سلبية على دول المنطقة ككل، وقد بين التقرير جانب من تلك التداعيات من خلال الوقوف على عدد من المؤشرات المالية والاقتصادية الخاصة ببلدان المنطقة. وفي هذا الصدد تشير التقديرات الى انخفاض في عدد السائحين الوافدين الى الاردن بنسبة (6.6%)، بينما شهدت إيرادات قناة السويس تراجع بنسبة (62%) من النصف الاول من عام 2024 مقارنة بالنصف الاول من عام 2023.

تناول التقرير موضوع المراجعة تحليل عدد من المؤشرات الهامة في مجال استدامة النمو الاقتصادي لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث ركز التقرير على النمو من المنظورين القصير والطويل الاجل، كما بين التقرير ان هناك امكانات ومواهب شبابية لدى المنطقة غير مستغلة على نحو افضل في سوق العمل. اذ على الرغم من ان القطاع العام يضم الشريحة الاكبر من هؤلاء الشباب، الا ان ذلك لم يترجم الى تحسين في جودة السلع والخدمات العامة، لذا فإن التقرير يجد ان تخصيص المواهب والقدرات من القطاع العام الى الخاص من شأنه ان يحسن البيئة الانتاجية الكلية بنحو (5-9)% في كل من ايران وتونس ومصر والاردن، بينما من شأنه ان يؤدي الى تحسين بنحو (45%) في كل من العراق والجزائر. بين التقرير ايضاً ان المنطقة شهدت زيادة في معدلات الالتحاق بالمدارس لا سيما في صفوف النساء، الا ان ذلك لم ينعكس ايجابياً في مؤشر مشاركة المرأة في القوى العاملة وسد الفجوة التشغيل بين الجنسين، وان استطعن الدخول في سوق العمل فإن ذلك يكون عبر بوابة القطاع العام الذي يشغل نحو (37%) من النساء وهي حسب بيانات التقرير تعد ثاني اكبر نسبة في العالم.

وفيما يتعلق بالعراق فقد كشف التقرير عن جملة من الارقام والبيانات المالية والاقتصادية والتي تشير تساؤلات عدة حول مدى الجدوى في الاصلاحات الاقتصادية التي تطلقها الحكومات المتعاقبة على تجاوز العقبات التي تقف امام تحقيق التنمية الاقتصادية، وتحري تأثيراتها ونتائجها في بناء قاعدة انتاجية ليست بديلة عن النفط بل على أقل تقدير تكون مساندة له. من تلك المؤشرات هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، اذ يعكس هذا المؤشر مستوى الرفاهية المتحقق في المجتمع، وتشير التقديرات الى ان متوسط نصيب الفرد من الناتج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلغ نحو (18%).

يتنبأ التقرير بحصول تراجع في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في العراق والذي يقدر بنحو (1.7%) لعام 2025 وهي نسبة منخفضة اذا ما تم مقارنتها بمعدل النمو المتحقق لعام 2022 والذي بلغ نحو (2.4%)، وهذه التنبؤات ترسم صورة اكثر تشاؤمية عند مقارنة البيانات مع بلدان اخرى مصدرة للنفط في المنطقة مثل الجزائر وايران، اذ نجد ان تنبؤات النمو في نصيب الفرد بلغت نحو (2.4%) في الجزائر وبنحو (2.2%) في ايران لعام 2025.

ويشير التقرير الى ان مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يعكس بالضرورة القدرة الانتاجية الكلية في الاقتصاد، الا انه في البلدان التي تعتمد على الربيع النفطي قد لا يعكس هذا المؤشر ذلك، ففي مثل هذه الاقتصاديات فإن نصيب الفرد من الناتج يساير الحركة السعرية لدورات الارتفاع والانخفاض في اسعار النفط والكميات المصدرة منه، والتي تحكمها أيضا عوامل خارجية كما تخضع لتأثيرات التقدم التقني¹، وبالتالي فإن هذا المؤشر لا يعكس بالضرورة مستوى الرفاهية الحقيقية التي يتمتع بها مجتمعات هذه البلدان. ولاستبعاد اثر الإيرادات النفطية يلجأ التقرير الى الأخذ بمؤشر نصيب الفرد من الاستهلاك في سبيل قياس مستوى الرفاهية، اذ يتميز هذا المؤشر بكونه اقل تقلباً من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وقل تأثراً بالإيرادات الربيعية لإنتاج النفط، وعند استبعاد هذا الاثر بالنسبة للعراق نجد ان نصيب الفرد من الاستهلاك بلغ نحو (0.15%) محتلاً بذلك المرتبة العاشرة من بين اربعة عشر بلد شملهم التقرير، وهي نسبة اقل بالمقارنة مع نصيب الفرد من الدخل قبل استبعاد اثر الموارد الربيعية والتي بلغت (0.19%).

ان هذا يؤكد حقيقة وهي ان الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي متوسط نصيب الفرد من الدخل والاستهلاك ليس ذا علاقة بإنتاجية الفرد كما في ادبيات النمو الاقتصادي، ولا يعكس بالضرورة تغييرات تنموية وتحولات هيكلية تكون قادرة على استدامة مستوى الدخل المتوقع، وانما هي اعتماد مستويات الناتج المحلي الاجمالي ومتوسطات الدخل والاستهلاك على الإيرادات النفطية، اذ تشير بيانات التقرير الى ان الناتج المحلي الاجمالي في العراق هو الاكثر تأثر بتلك الإيرادات بين بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا، اذ شكلت تلك الإيرادات نحو (39.2%) من الناتج وهي الاعلى من بين دول المنطقة، والجدول التالي يبين تقديرات البنك الدولي لبلدان منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

جدول (1)

تقديرات البنك الدولي لبلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا 2025

البلد	نصيب الفرد من الدخل مع العوائد النفطية (1)	نصيب الفرد من الدخل مع استبعاد العوائد النفطية (2)	نصيب الفرد من الاستهلاك (3)	نسبة الربيع النفطي من الناتج المحلي الاجمالي (4)
اليمن	0.02	0.02	0.03	1.9
سوريا	0.11	0.11	0.05	3.1
المغرب	0.13	0.12	0.10	3.3
العراق	0.19	0.12	0.15	39.2
الجزائر	0.19	0.16	0.12	15.4
تونس	0.18	0.18	0.20	2.5
الاردن	0.18	0.18	0.17	0.9
ايران	0.23	0.19	0.16	17.5
مصر	0.20	0.19	0.22	5.7
البحرين	0.82	0.73	0.43	11.2
السعودية	0.81	0.61	0.46	3.1
قطر	1.83	1.47	0.46	18.9
الامارات	1.10	0.95	0.47	14.3
الكويت	0.94	0.59	0.53	36.8

- تم اعداد الجدول استناداً الى بيانات البنك الدولي.

- العمود (4) تخصن تقديرات عام 2017.

¹ علي خليفة الكواري، وآخرون، هموم اقتصادية عربية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 150.

ومع ما يشهده الانتاج النفطي من تراجع في الانتاج وانخفاض في الاسعار العالمية, فمن المتوقع ان تشهد ايرادات المالية العامة في العراق تراجعاً، ويتجلى ذلك من خلال تراجع مؤشر نسبة الايرادات المالية العامة الى الناتج المحلي الاجمالي، فبعد ان كانت تلك الايرادات تشكل ما نسبته (14.1%) لعام 2022 تشير التنبؤات الى تراجع تلك النسبة بنحو (7.4%) لعام 2025. اذ تشكل متوسط الايرادات النفطية ما نسبته (95%) من الايرادات الموازنة العامة, من جانب اخر لا تشكل الايرادات غير النفطية سوى (5%) وذلك استناداً الى الايرادات الفعلية المتحققة في الموازنات الحكومية.

وقد بين التقرير ان هناك ارتفاع في مؤشر نسبة المخاطر لبلدان شرق الاوسط وشمال افريقيا نتيجة تصاعد العنف وتزايد عدم الاستقرار السياسي في المنطقة للمدة من 2015 لغاية ايار 2024, اذ يقوم هذا المؤشر المركب بحساب متوسطات المخاطر السياسية اضافة الى المخاطر المالية والاقتصادية كعجز الموازنة الحكومية وحجم المديونية وموقف الحساب الجاري، وبالمقارنة مع اربع عشر بلد شملهم التقرير احتل العراق المرتبة الثالثة عشر بمعدل متوسط قدر بنحو (1.60). لقد جاء هذا نتيجة للمخاطر السياسية والاقتصادية التي شهدها البلد ابتداءً من الصدمة المزدوجة والمتمثلة بالصراع مع عصابات داعش وما خلفه من تحدي أمني اثر في واقع الاستقرار السياسي والاقتصادي, وانخفاض اسعار النفط الذي يشكل ركيزة لاقتصاد البلد, مروراً بجائحة كوفيد-19 وتغيير سعر صرف الرسمي للدولار وما لهُ من تداعيات اقتصادية واجتماعية, تلك الظروف تجعل البيئة الاستثمارية في الاقتصاد العراقي بالرغم من التشريعات والقوانين الاستثمارية المحفزة لها غير مواتية لعملية الاستثمار.

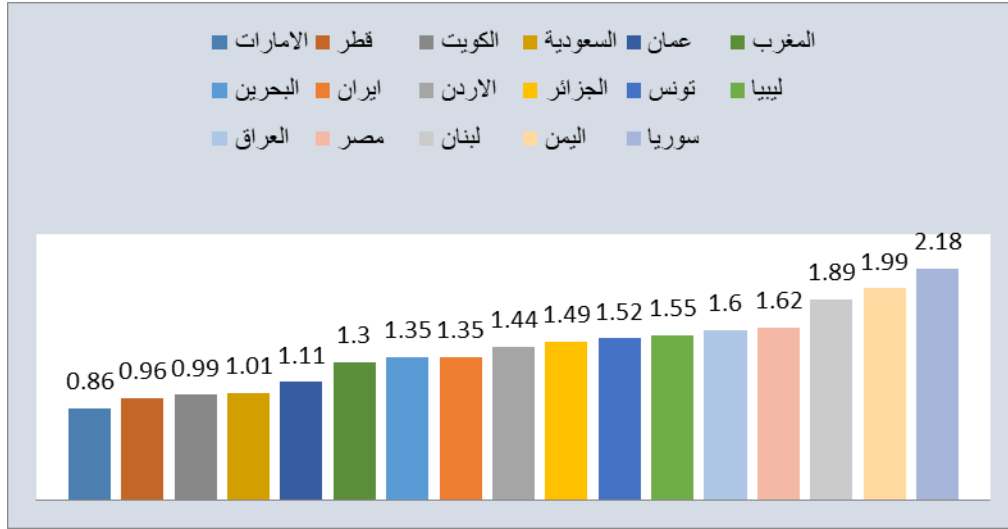
كما تعاقبت على البلد خلال المدة (2014-2024) اربعة حكومات بمعدل سنتين ونصف لكل حكومة مقارنة بمدة الولاية الكاملة وهي اربعة اعوام, وهو يقدم مؤشر على عدم الاستقرار السياسي, اذ ان الفكر السياسي باتجاهاته واملاءاته من اكثر القضايا واشدها تأثير في مسار واقع تحقيق التنمية الاقتصادية واستدامتها, وفي هذا السياق وما شهدته البلد من تغيير سياسي وافتتاح على الديمقراطية اضحت المشكلة مع تعدد الاحزاب السياسية بتعدد المذاهب والقوميات التي يتكون منها المجتمع هو صعوبة عزل توجهات تلك الاحزاب وفعالها في مسار تحقيق التنمية, اذ ان هذا المسار يتطلب تواجد منظومة سياسية تستوعب اطياف المجتمع كافة وتمتلك الارادة الحقيقية والادارة الكفوة لتنظيم الموارد المالية والبشرية في اطار تتغلب فيه المصلحة العامة على حساب النفعية الشخصية. وفي هذا الصدد يمكن القول انه يغلب على اللاعبين السياسيين في العراق فكرة محدودة تنحصر في ضمان بقاء هيمنتها على الحكم. ويمكن وصف هذا النظام السياسي بالكليبتوقراطية (Kleptocracy) وهو نظام يسمح بالفساد وسرقة المال العام من خلال استغلال المناصب الادارية والسياسية من قبل القائمين على مرافق الدولة لضمان بقاءهم في الحكم. وبطبيعة الحال كلما ساد هذا النظام كان على المجتمعات مراجعة المعايير الخاصة بخياراتها الانتخابية.²

- ² آلان دونو, نظام التفاهة, ترجمة, مشاعل عبدالعزيز الهاجري, الطبعة الاولى, دار سال للنشر, بيروت,

الشكل التالي يوضح موقع العراق بين بلدان شرق الاوسط وشمال افريقيا بالنسبة الى حجم المخاطر التي تحوط بالبلد.

الشكل (1)

مؤشر المخاطر لبلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا



تم اعداد الشكل استناداً الى بيانات البنك الدولي.

ينتقل بعد ذلك التقرير الى تناول القوى العاملة من خلال مقارنة وضعية بين مؤشر سنوات الدراسة وبين نسبة التشغيل الى عدد السكان، اذ يجد التقرير انه خلال خمسين العام الماضية بين 1970 و2020، ارتفعت نسبة التشغيل الى عدد السكان بمعدل اقل من نمو مؤشر سنوات الالتحاق بالدراسة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، فعلى سبيل المثال شهدت مصر ارتفاع نسبة التشغيل من (22%) عام 1970 الى (26%) عام 2019، في حين ارتفع مؤشر سنوات الالتحاق بالدراسة من (1.17) الى (2.68) للمدة ذاتها. وفي العراق فان نسبة التشغيل خلال خمسين العام الماضية شهدت تحسن طفيف اذا ما قورنت ببلدان الشرق الاوسط شمال افريقيا. اذ بقيت النسبة بحدود تتراوح ما بين (20%) الى (22%) مقارنة بإرتفاع مؤشر سنوات الالتحاق بالدراسة الى الضعف من ما يقرب (1) الى حدود (2.3) للمدة (2019-1970).

وقد يعزى ذلك إلى جملة من الظروف والصدمات التي مرت على البلاد ففي عقد الثمانينات وماتلاها كان العراق طرفاً في عدة حروب ونزاعات، الأمر الذي تطلب توجيه العديد من الأفراد النشطين اقتصادياً لأداء الخدمة العسكرية. تلى ذلك فترة الحصار الاقتصادي والتي كانت لها تأثيرات كبيرة على القطاع الصحي والذي انعكس في ارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال نتيجة النقص في الغذاء والدواء، وبما أن النظرية الاقتصادية وفق دالة كوب-دكولاس تفترض ان الانتاجية الكلية تعتمد على رأس مال بشري والمتمثلة بنسبة التشغيل وانتاجيتهم والى رأس المال المادي، وطالما ان النشاط الاقتصادي في العراق يعتمد على النفط وهو قطاع يتميز بكثافة رأس المال الى العمل فان تأثير هذا القطاع على سوق العمل محدوداً في خلق فرص العمل و بالتالي التخفيف من معدل البطالة.

يشير التقرير الى ان الانخفاض النسبي في معدلات التشغيل مقارنةً بارتفاع معدلات التحصيل العلمي يؤدي الى استخدام غير امثل للقدرات والكفاءات الشبابية والتي من الممكن استثمارها في تطوير القطاعات الانتاجية وبالتالي تحقيق النمو في النشاط الاقتصادي. واستناداً الى تلك المؤشرات تشير التنبؤات الى امكانية حصول تراجع في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في العراق بنحو (4%) لعام 2025 مقارنة بنسبة (4.7%) لعام 2022. يمكن ارجاع ذلك الى حالة عدم اليقين التي تحيط بأسعار النفط فبعد ان كان متوسط سعر برميل النفط يقدر بنحو (\$100) لعام 2022 تراجع الى (\$82) عام 2023 ومن ثم (\$78) عام 2024, اضافة الى التخفيضات الطوعية عبر تحديد سقف الانتاج النفطي اليومي من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط (الابوك) المنطوي تحتها العراق، وسقف الإنتاج المحددة من قبل ابوك بلس. ومن جانب اخر انخفاض مساهمة القطاع الانتاجي غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي اذ تشير بيانات الرسمية الحكومية الى ان القطاع الصناعي يساهم بنحو (2.2%) في الناتج بينما اسهم القطاع الزراعي بنحو (3%) من الناتج لعام 2024 .

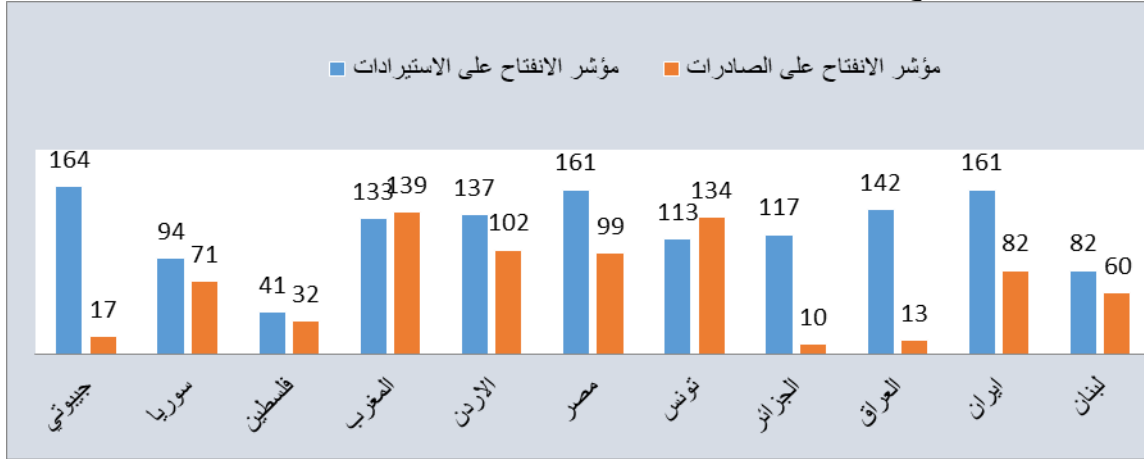
يتناول التقرير ايضاً حجم التجارة الدولية في المنطقة من ناحية مؤشر الانفتاح على الصادرات والاستيرادات كإحدى الوسائل الهامة في تحقيق النمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد يشير التقرير الى أن بلدان المنطقة تفتقد الى القدرة التنافسية في مجال الصادرات غير النفطية، وتتراوح نسبة هذا المؤشر بين (1) الاقل انفتاحاً والـ (195) الاكثر انفتاحاً. ونتيجة الانفتاح الاقتصادي الذي شهده العراق بعد عام 2003 فمن الطبيعي ان يتحصل البلد على درجة عالية في الانفتاح تجاه الاستيرادات وذلك لسد الفجوة السلعية في السوق المحلية ونتيجة لانخفاض المرونة في الطاقة الانتاجية للقطاعات الصناعية والزراعية. وعلية بلغ مؤشر الانفتاح على الاستيرادات نحو (142)، بينما على العكس من ذلك نجد انخفاض في مؤشر الانفتاح على الصادرات بنحو (13). ان هذه البيانات هي نتيجة طبيعية لاقتصاد احادي الجانب تركز صادراته على سلعة وحيدة وهي النفط، وهذا يجعل الاقتصاد المحلي دالة للمتغيرات التي تحصل في اسواق النفط العالمية، اذ عززت السياسات الحكومية اتجاهاتها الانفاقية نحو تنمية الطلب الكلي على حساب العرض المحلي، والذي سرعان ما وجدت اثارها في ارتفاع درجة التركيز (Concentration) السلعي في جانب الصادرات والتنويع (Diversification) العالي في جانب الاستيرادات وذلك حسب مؤشر ³ - **Herfindahl** *⁴ **Hirshman**, وانعكست تلك السياسات على العجز المزمن في الميزان التجاري غير النفطي، والاختلال في هيكل الموازنة العامة للحكومة وتبعيتهما الى دورة الحركة التجارية العالمية. وفي ظل سياسة الباب المفتوح وضعف القيود الجمركية وجد الشركاء التجاريون في العراق سوقاً واسعة لتصريف منتجاتهم، وتعد الصين وتركيا وايران اهم شركاء التجاريين وأكثرهم استفادة من تلك السياسات لأمتلاكهم قاعدة انتاجية فائضة. الشكل التالي بين مؤشر الانفتاح التجاري لعدد من بلدان المنطقة.

³ *يعد مؤشر (Herfindahl - Hirshman) من المؤشرات المستخدمة في بيان مدى تنوع (Diversification) الصادرات والاستيرادات وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0-1) إذ كلما اقتربت درجة المؤشر إلى (0) دل هذا على ارتفاع درجة تنوع الصادرات.

⁴ منظمة الامم المتحدة للتنمية والتجارة UNCTAD **Indictors Explained Export Market Concentration index** , UNCTAD Stat , 2018.

الشكل (2)

مؤشر الانفتاح الصادرات والاستيرادات لعدد من بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا



-تم اعداد الشكل استناداً الى بيانات البنك الدولي-

الخلاصة:

يتضح من البيانات الواردة في التقرير هيمنة اليرادات الربعية على المؤشرات المالية والاقتصادية للعراق، مما يجعل من التقلبات في اسعار النفط تكون مقدمة للخلل في النظام الاقتصادي الكلي للبلد. بالمقابل فإن ضعف القدرة الانتاجية في سد حاجة السوق المحلية، وتآكل القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية، جعل من الاقتصاد العراقي اقتصاد مفتوح امام البضائع الاجنبية، وهو ما تبين من خلال ارتفاع مؤشر الانفتاح التجاري للاستيرادات.

و مما تقدم يمكن القول انه على مدى (21) عام ومع تعدد خطط الاصلاح الاقتصادي والتي تهدف الى تنويع مصادر الدخل ببرامجها الصناعية والزراعية وتشريعاتها الضريبية والاستثمارية، لم يستطع الاقتصاد ان ينفك من هيمنة القطاع النفطي في تحديد مسار المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للبلد، لذا عندما تعود بالذاكرة الي الماضي القريب عندما تراجع الطلب العالمي على النفط وانهارت اسعاره في زمن داعش الارهابي و جائحة كورونا لم تجد الحكومة بدا غير الرجوع والسحب من الفوائض المالية (الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي العراقي)، والتي تراكمت خلال فترة الرواج النفطي من خلال اصدار اذونات الخزنة. وبالتالي فإن النظام السياسي يمكن ان يفسر الكثير من هذا الفشل في الاصلاح او في تحقيق نتائج افضل من تلك التي جاءت بارقام وبيانات تقرير البنك الدولي.

المصادر :

- دونو , آلان , نظام التفاهة, ترجمة, مشاعل عبدالعزيز الهاجري, الطبعة الاولى, دار سال للنشر, بيروت, 2020.
- الكواري , علي خليفة, واخرون , هموم اقتصادية عربية , الطبعة الثانية, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2005 .
- البنك الدولي (World Bank) , احدث المستجدات لبدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا, تقرير 2024. متاح على الموقع البنك الدولي <https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/publication/middle-east-and-north-africa-economic-update>
- منظمة الامم المتحدة للتنمية والتجارة UNCTAD Indictors Explained Export Market Concentration index , UNCTAD Stat , 2018

عن الكاتب:
الدكتور حسين شريف نعيم: باحث في الشأن الاقتصادي العراقي



جميع حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.



iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
+964 786 629 6600